الأنباء
الاثنين 23 ديسمبر 2013

على هامش مؤتمر «بيئتنا ثروتنا.. ومسؤوليتنا»

المطوع يطلق صرخة شبابية: مستقبل غامض للمشاريع البيئية الإستراتيجية في الكويت

عبدالرحمن خالد

قال الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية بوزارة التجارة والصناعة داود السابج إنه يجب على الجميع الوقوف معاً أمام قضية مهمة تمس مستقبل البلاد والتي تعد قضية مصيرية لارتباطها بصحة وحياة الانسان بوجه عام ما يجعلها مسؤولية مجتمعية عظيمة بالدرجة الأولى ألا وهي الملف البيئي.

جاء ذلك خلال نيابته عن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح في افتتاح مؤتمر البيئة الكويتية.. مشاكل وحلول تحت شعار«بيئتنا ثروتنا.. ومسؤوليتنا» أمس في فندق الريجنسي، وأضاف أنه على يقين بأن الجميع شركاء في المحافظة على البيئة الكويتية، لافتا الى ان مسؤولية الشراكة تقع على الجهات الرسمية المسؤولة والقطاع الخاص.

وأضاف: «اننا في وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة كجهة تابعة لنا تبعية مباشرة، لا نسمح في اطار اختصاصنا بأي تعد على البيئة مهما كان الأمر، وهذا مبدأ محسوم تماما ولا نقاش أو جدال فيه».

وقال «ان أهم ما نحتاجه في هذه المرحلة هو سن تشريعات متطورة تواكب التطورات الحالية وتجرم أي تعديات على البيئة، والأهم وضع خطة طموحة وتحديد استراتيجية شاملة لمعالجة أوجه الخلل، والانطلاق نحو آفاق من التعاون البناء بين كافة الجهات الرسمية في الدولة والقطاع الخاص واعلاء شعار يلتزم به الجميع نابعا من حس وطني وهو أن بيئتنا ثروتنا ومسؤوليتنا جميعا».

وأضاف: «كما نحتاج الى مركز معلومات متطور ومجلس أعلى لرصد المخالفات بصلاحيات واسعة وجهاز مؤهل ومدرب على قياس وقراءة مستويات التلوث ومخالفة المتعدين، وعدم التهاون، مرورا بترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة كنهج، وتشجيع القطاع الخاص للولوج في هذه المشاريع. ان الفرص المتاحة بطبيعة الحال تحتاج الى جهد، كما أن معالجة المشاكل المتراكمة تحتاج الى مثابرة وتعاون ووضوح في اختصاصات الجهات المعنية والمسؤولة عن الشأن البيئي».

من جانبه، قال رئيس اللجنة التنظيمية لمؤتمر البيئة ورئيس مجلس ادارة شركة استدامة خالد المطوع: «نحن على أعتاب عام جديد نتطلع فيه الى أن تخطو الكويت خطوة نحو الأمام بعد سنوات عجاف على الصعيد الاقتصادي، سنوات من الصراع والتناحر لم تجن منه الكويت سوى التأخر والتراجع على الخارطة الاقتصادية، وكما هو الحال عموما مستقبل المشاريع البيئية يفتقد رؤية بعيدة الأمد، ونعني هنا المشاريع البيئية الكبرى ذات الطابع الاقتصادي، وليس تنظيف شاطئ أو تجميع محارم ورقية». وبين المطوع انه يطلق صرخة بروح شبابية وهي أن مستقبل المشاريع البيئية الاستراتيجية في الكويت غامض، مجهول الهوية اذ يكفي أن الكويت هي الدولة الوحيدة في منظومة دول مجلس التعاون التي لم تبدأ فيها بعد مشاريع الطاقة البديلة على أساس علمي وخطط بناءة طموحة.

خالد المطوع

داود السابج

د. صلاح المضحي

السابج: على الجميع الوقوف معاً أمام قضية الملف البيئي والتي تمس مستقبل البلاد

المضحي: قانون بيئي جديد في مرحلته النهائية يتم إعداده بالتعاون بين الهيئة العامة للبيئة وبعض أعضاء مجلس الأمة

وقال المطوع خلال كلمته ان مساحات المرادم في الكويت بلغت 18 كيلومترا وهي براكين وقنابل موقوتة مقابل ذلك يبخلون في منح الشباب قسيمة لإنشاء مصنع أو مشروع اعادة تدوير وفق أسس علمية واجراءات صحية ومعايير آمنة.

وأشار الى ان هناك بحيرات نفطية تحت الرمال تهدد بكارثة لم تجد من يعالجها منذ عشرين عاما وتراخيا في تحصيل 4 مليارات دولار مخصصة من الأمم المتحدة لمعالجة جرائم النفط ضد البيئة الكويتية.

وطالب المطوع الدولة بوضع خطة عاجلة وتصور مستقبلي للشأن البيئي يرتكز على:

- تأسيس صندوق مليارى بمساهمة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لمشاريع الطاقة النظيفة وتأهيل البنية التحتية.
- اشراك القطاع الخاص واطلاق يده في مشاريع البيئة وتسهيل الاجراءات امامه.
- وضع خطط زمنية للبدء في مشاريع الطاقة النظيفة التي تقلل التلوث والانبعاثات الكربونية السامة.
- وضع استراتيجية لتحويل المشاكل البيئية الى تنمية وفرص اقتصادية بإشراك المجتمع والقطاع الخاص.
- اعادة النظر في انشاء وزارة أصيلة للبيئة، تنبثق منها أذرع تنفيذية للمراقبة من خلال مجلس أعلى للرصد والمتابعة واستقراء الواقع، وجهاز آخر للمشاريع والتنمية البيئية.
- مطالبة مجلس الأمة بوضع الشأن البيئي كمرتكز أساسي وأولوية ضمن مثلث التنمية الأساسي الذي يشمل الصحة والتعليم والاسكان.
- فتح الباب أمام المشاريع الصغيرة لانشاء مصانع اعادة التدوير ومعالجة النفايات الطبية والنفايات الالكترونية وغيرها، نفاياتنا كنز لا يفنى وثروة اقتصادية يجب المحافظة عليها، فهل تعلم أن البلاستيك يمكن تحويله الى وقود؟

وبدوره، قال المدير العام للهيئة العامة صلاح المضحي إنه مطلوب من جميع الفئات من أجل حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وضع استراتيجية تحول الأزمات البيئية الى مشاريع اقتصادية وتنمية مستدامة. وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر أهدافه ويتوصل الى الحلول المثالية القابلة للتطبيق لأزمات بيئة باتت تهدد المجتمع.

وأكد المضحي أن هناك قانونا بيئيا جديدا في مرحلته النهائية الآن يتم اعداده بالتعاون بين الهيئة العامة للبيئة وبعض أعضاء مجلس الأمة، ويتضمن العديد من القوانين الجادة ويسد العديد من الثغرات في التشريع القانوني الحالي ويسير في اتجاه تغليظ العقوبات على المخالفين والمعتدين على البيئة.

وأضاف: «أصبحت حماية البيئة اليوم مسؤولية الجميع وعلينا العمل والانطلاق نحو معالجة الخلل وفقا للأولويات، والتحول من الأزمات والمشاكل لاطلاق عجلة التنمية المستدامة مع وضع خطة زمنية واضحة مدعومة بالقرارات الجادة».

واقترح المضحي وضع خارطة طريق الاستثمارات البيئية في الدولة تهدف الى تحويل المشاكل البيئية الى تنمية وفرص اقتصادية جاذبة للمستثمرين خاصة الأجانب منهم ووضع آليات تشجعهم وتضمن سلاسة الاجراءات المطلوبة من قوانين وتشريعات تحمي حقوق الجميع.

وقال ان جميع وثائق حقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة تؤكد حق الانسان في العيش ببيئة صحية سليمة وخالية من التلوث، وبيئة داعمة لحياته وضامنة لأمنه الغذائي والمائي، وحافظة لثرواته الطبيعية من أجل مستقبل الأجيال المقبلة.

وأضاف: «آن الأوان لتبني نهج التنمية المستدامة حفاظا على الفرص المستقبلية والاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والعمل على الارتقاء بالوعي البيئي لدى المواطن والمقيم».

المطوع مترئسا الجلسة الاولى من المؤتمر (متين غوزال)

تقرير: السعودية لاعب رئيسي لاستقرار أسعار النفط

ذكر تقرير صادر عن الشركة الكويتية ـ الصينية للاستثمار أن سعر النفط العالمي شهد تغيرات عديدة خلال العقد الأخير، ولكن الأسعار التي بلغها خلال العامين الماضيين كانت عالية على غير العادة مقارنة بالمستويات التاريخية، حيث كان سعر البرميل دائما دون مستوى 40 دولارا قبل عام 2004. ومنذ ذلك الحين، كان لكل من الأسواق الضيقة والطلب الآسيوي النامي تأثيراً على ارتفاع الأسعار حتى تصل إلى مستواها القياسي في الثالث من يوليو 2008 وهو سعر 143,6 دولارا للبرميل الواحد. ولاحقا، أثرت الأزمة المالية على الأسعار التي انخفضت إلى 100 دولار، واستمرت الأسعار في التحسن على الرغم من التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. فقد كان السبب الرئيسي وراء الأسعار المرتفعة هي التوترات من ناحية العرض، مثل الربيع العربي الذي خلق مخاوف من توقف العرض من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والحرب في ليبيا بالإضافة للأوضاع في كل من مصر وسورية، التي أثرت جميعا على أسعار النفط. كما كان لسياسات التحفيز دور في دعم الطلب على النفط الذي اعتمد على التضارب، الأمر الذي دفع أسعار النفط إلى الارتفاع. وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف بالكامل بعد حتى اليوم، حيث لاتزال الولايات المتحدة تعتمد على برامج التيسير الكمي، وبالكاد منطقة اليورو تتوسع، ولاتزال دول آسيا الناشئة معرضة لتدفق الرأسمال إلى الخارج، فإن زيادة قوية في أسعار النفط ستكون ضارة على تعافي الطلب العالمي.

وبين التقرير أنه في الفترة القادمة، من المرجح أن تبقى الضغوطات على العرض كما هي، حيث تؤثر عدة عوامل على بيئة دافعة لأسعار مرتفعة وهي بيئة من السهل أن تتدهور، منها الأزمة في جنوب السودان، والنقص في العرض من ليبيا التي لا تنتج اليوم إلا خمس ونصف من كامل طاقتها الإنتاجية، واحتمالية عدم الاستقرار في العراق، والدول غير المستقرة نسبيا مثل نيجيريا وفنزويلا.

وقال التقرير إن السعودية ستستمر في دورها الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار العالمي على المدين القصير والمتوسط. أما على المدى الطويل، فسيبقى أهمية الدور الذي تلعبه السعودية أيضا كما هو. فمع توسع قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة التي ستؤدي إلى تغير خريطة النفط العالمية بحيث تصبح الولايات المتحدة أكثر اعتمادا على مواردها، سترى السعودية زيادة في الطلب من الاقتصادات الآسيوية. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تمثل الزيادة في الطلب من آسيا الناشئة نصف الزيادات العالمية ما بين اليوم وعام 2040، وبالتالي، من المترقب أن تتجه السعودية، ومعها دول الخليج الأخرى، إلى الشرق على المدى الطويل.

توقف الحكومة الفيدرالية الأميركية وإدراج «تويتر» أهم أحداث 2013 العالمية

مدحت فاخوري

شهدت الساحة العالمية العديد من الأحداث المهمة التي انعكست سلبا أو إيجابا على الساحة العالمية وفيما يلي رصد لأبرز تلك الأحداث:

الحكومة الفيدرالية الأميركية بلا عمل 16 يوماً

توقفت الحكومة الفيدرالية الأميركية منذ الأول من أكتوبر 2013 ولمدة 16 يوما لأول مرة منذ 17 عاما.

وسبب الخلاف الرئيسي هو برنامج الرعاية الصحية الذي اعتمده الرئيس الأميركي باراك أوباما ولم يقبله مجلس النواب، ما أدى لاعتماد ميزانية لم تلق هي الأخرى قبول البيت الأبيض فكانت النتيجة إيقاف الحكومة مما جعل نحو 800 ألف موظف من دون وظائف وكان سيلحق بهم 1,3 مليون موظف آخرين وقد تكلفت الحكومة 24 مليار دولار جراء هذا التوقف.

إفلاس «ديترويت»

باتت مدينة ديترويت عاصمة صناعة السيارات الأميركية رسميا أكبر مدينة أميركية في تاريخ الولايات المتحدة تشهر إفلاسها.

وينهي الحكم أكثر من 4 أشهر من الغموض بشأن مصير المدينة، حيث عانت ديترويت تدهورا اقتصاديا، استمر 10 سنوات، أدى إلى تراجع عدد سكانها، بينما انكمشت قاعدتها الضريبية مع تدهور صناعة السيارات الأميركية التي كانت معقلا لها في وقت من الأوقات.

إدراج «تويتر»

حلق سهم «تويتر» للتواصل الاجتماعي في أول جلسة تداولات له في البورصة حيث اغلق عند 44,90 دولارا بارتفاع قدره 73٪ مقارنة بسعر الطرح الذي حدد له عند 26 دولارا.

ويعد إدراج سهم «تويتر» في بورصة نيويورك هو الحدث الأكثر ترقبا في الولايات المتحدة منذ طرح منافسه فيسبوك لأسهمه في البورصة.

وجمع «تويتر» من خلال هذا الاكتتاب 1,82 مليون دولار بطرحه في سوق نيويورك للأوراق المالية 70 مليون سهم.

تخفيض التيسير الكمي

أصدر البنك الفيدرالي الأميركي قرارا بتقليص التيسير الكمي الأميركي إلى 75 مليار دولار شهريا بدءا من يناير المقبل، وأتى القرار بتخفيض التيسير الكمي الحالي الذي يبلغ 85 مليار دولار شهريا، بمقدار 10 مليارات دولار، حيث سيتم تقليص 5 مليارات من شراء سندات الخزينة و5 مليارات أخرى من سندات الرهون العقارية.

قاعدة فولكر

أقرت أميركا قانون فولكر وهو الحد من التداول في أملاك المودعين لدى البنوك، وجاءت مقترحات فولكر لتكون جزءا من توصيات مجلس الاستقرار المالي (FSB) إلى قادة مجموعة العشرين، وبذلك يكون الكثير من البنوك قد فقدت القدرة على المضاربة بمبالغ ضخمة من أموالها الخاصة بعد أن أقرت السلطات التنظيمية تطبيق قاعدة تغلق بابا كان مصدر أرباح كبيرة للمؤسسات المالية قبل الأزمة الائتمانية.

بلاك بيرى ... صعدت ثم هوت !

● «سرعان ما صعدت ثم هوت».. هكذا اعلنت «بلاك بيري» عن خسائر ربع سنوية كبيرة، مع اعلانها عن الدخول في شراكة مع شركة فوكسون لمدة 5 سنوات.